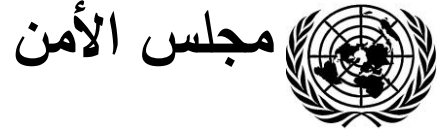


Distr.: General
29 January 2024
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان 29 كانون الثاني/يناير 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، وإلحاقاً برسالتنا المؤرخة 23 كانون الثاني/يناير 2024، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 26 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إثيوبيا. وفي تلك الرسالة، ينشر ممثل إثيوبيا معلومات مضللة، تتناقض مع البيان الصحفي الصادر عن حكومة بلده المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2024، بشأن مذكرة التفاهم غير القانونية بين إثيوبيا والجماعة الانفصالية في المنطقة الشمالية من الصومال "صوماليلاند" في محاولة لتحويل انتباه المجلس بعيداً عن نيتها إنشاء قاعدة عسكرية دائمة في الصومال وكذلك إعلانها اللاحق الاعتراف بـ "استقلال" الجماعة الانفصالية.

وتشكل المحاولة الفاشلة التي قامت بها الحكومة الإثيوبية لتبرير توقيع مذكرة التفاهم غير القانونية وإضفاء الشرعية عليها باعتبارها "تعزيزاً للتعاون الاقتصادي الثنائي مع منطقة في جمهورية الصومال الاتحادية من أجل تأمين وصول إثيوبيا إلى منفذ بحري بالاستناد إلى أسس تجارية" غطاءً مضللاً لانتهاك سيادة الصومال، ووحدته، وسلامته الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، يمثل ادعاء إثيوبيا بأنها كانت شفافاً بإبلاغ جمهورية الصومال الاتحادية والبلدان المجاورة الأخرى بإعلاناتها وإجراءاتها التوسعية ضد الصومال إثباتاً إضافياً لتجاهلها المتعمد لسبيل التعاون الثنائي وتصميمها الكامل على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد حسن الجوار.

وتدين الحكومة الصومالية وترفض إجراءات إثيوبيا ومساعدتها الخادعة لإخفاء محاولتها غير القانونية لضم إقليم صومالي تحت غطاء تعزيز السلام الإقليمي، والتعاون الاقتصادي والتكامل. وتذكر الحكومة الصومالية إثيوبيا بالتزامها بالتقيد بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتحذر الحكومة الصومالية من أن هذه الإجراءات لا تؤثر سلباً على الاستقرار الإقليمي فحسب ولكنها تشكل أيضاً سابقة خطيرة للنظام الدولي للدول المستقلة والحرّة وذات السيادة بالنسبة إلى جميع البلدان.

ولما كان أعضاء مجلس الأمن مستعدين للتداول بشأن هذه المسألة الخطيرة، فإننا نكرر تأكيد موقف الصومال، الذي أعادت تأكيده بالإجماع جميع الجهات الفاعلة المعنية بالحالة، ومفاده أن مذكرة التفاهم التي أبرمتها إثيوبيا مع الانفصاليين في المنطقة الشمالية من الصومال "صوماليلاند" لإنشاء قاعدة



عسكرية دائمة في الصومال تعتبر لاغية من الناحية القانونية. وعلاوة على ذلك، يشكل إعلان الاعتراف بـ "استقلال" الجماعة الانفصالية في الصومال انتهاكا خطيرا لالتزامات إثيوبيا بموجب المبادئ الأساسية للقانون الدولي باحترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، المكرسة في المادة 2 من الميثاق.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبوبكر ضاهر عثمان

السفير

الممثل الدائم
